

مساعدة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على
تطبيق معايير الرقابة الدولية في مناخ معقد وصعب
ملخص أساسي مقدّم للبرلمانات
أيار 2020

نبذة عامة:

وضعت هذه الورقة بمبادرة من مجموعة العمل المنبثقة من لجنة بناء القدرات في الانتوساي في إطار دعم الأجهزة العليا للرقابة في ظل مناخ معقد وصعب، وهي تهدف إلى اطلاق البرلمانات ولاسيما لجان الرقابة المالية البرلمانية على التوقعات والتحديات الماثلة أمام الأجهزة العليا للرقابة عند تنفيذ معايير الرقابة الدولية الخاصة بمؤسسات الرقابة العليا (ISSAIs). كما صدرت ورقة منفصلة للأجهزة العليا للرقابة المالية و المحاسبة التي تتمتع بصلاحيات قضائية.

مقدمة:

- الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (SAIs) هي شريك أساسي في مساعدة البرلمانات على اخضاع الحكومات للمسائلة لبيان أوجه إنفاقها لأموال دافعي الضرائب. ففي مناخ صعب و معقد تلعب هذه الأجهزة دورا هاما في تحسين قدرة الدولة والمجتمع وسبل تقديم الخدمات العامة.
- عندما تدرس البرلمانات ولا سيما لجان الرقابة المالية مثل لجان المالية والميزانية أو لجان الحسابات العامة، التقارير الرقابية للجهاز الأعلى للرقابة وتفحص في نفس الوقت استخدام الأموال العامة، فإن ذلك سيحسن من الإدارة المالية العامة ويوفر المال ويقلل الهدر ويعزز ثقة المواطن بالديمقراطية، ويساعد على محاربة الفساد.
- تلتزم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في جميع أنحاء العالم بتحسين جودة عملها وتنفيذ عمليات تدقيقها تدريجياً باستخدام المعايير الدولية.
- قد يشكل اعتماد وتنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تحديا كبيرا للأجهزة العليا للرقابة، لا سيما تلك التي تعمل في ظل مناخات معقدة وصعبة.
- الدعم البرلماني هو أمر حيوي في مساعدة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على تبني وتنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

ما السبب في أهمية الأجهزة العليا للرقابة المالية؟

يمكن منح هذه الثقة عن طريق:

- ✓ إجراء عمليات تدقيق مالي وأداء و التزام او ايا منها بجودة عالية .
- ✓ إصدار أحكام عامة بشأن الأفراد الخاضعين للمساءلة وموظفي الخدمة المدنية و السياسيين او ايا من هؤلاء.
- ✓ طرح تقارير التدقيق امام الراي العام.
- ✓ متابعة وتوثيق الاثار-على سبيل المثال الاموال التي جرى توفيرها.



تمنح الثقة للبرلمانات والمواطنين والجهات المانحة من ناحية:

- ✓ الوثوق بالبيانات المالية الحكومية
- ✓ بيان اوجه انفاق المال العام بطريقة صحيحة
- ✓ احتساب الضرائب احتسابا صحيحا
- ✓ تطبيق اجراءات رقابية صارمة لمكافحة الاحتيال والفساد .
- ✓ استخدام الموارد العامة بشكل اقتصادي وفعال .
- ✓ اخضاع الحكومات للمساءلة العامة.

ما الذي تحتاجه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لتكون قادرة على القيام بعملها؟

يجب أن تنهض الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بدور أساسي في أنظمة الإدارة المالية العامة للبلد. ومن أجل القيام بذلك يجب أن تكون منظمات مستقلة وجديرة بالثقة وقادرة على توظيف موظفين أكفاء ومهنيين يعملون على أعلى مستويات النزاهة. كما يتعين عليها العمل بالتعاون مع البرلمانات ومؤسسات القطاع العام الخاضعة لرقابتها إلى جانب السلطة القضائية والمواطنين ومنظمات المجتمع المدني وقطاع الأعمال ووسائل الإعلام.

ما أهم القضايا التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة في ظل مناخات معقدة وصعبة؟

قد يواجه القطاع العام بشكل عام والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على وجه الخصوص في ظل سياقات معقدة وصعبة العديد من المشكلات الشائكة في وقت واحد على الأغلب. وقد تشمل:

سياسية	غياب الاستقلالية التامة	عدم الثقة في الجهاز الأعلى للرقابة المالية
اقتصادية	تمويل منخفض وغير مستقر	ضعف البنية التحتية
اجتماعية	قلة وعي المواطن	الانقسامات العرقية والإقليمية والفساد المستشري
بيئية	محطات تجهيز الطاقة	الكوارث الطبيعية

ما هي الاستراتيجيات التي تعتمد عليها الأجهزة العليا للرقابة المالية و المحاسبية للتعامل مع هذه التهديدات؟

يحتاج الجهاز الأعلى للرقابة المالية من اجل التعامل مع هذه التحديات إلى الدعم عند اعتماد مجموعة واسعة من المناهج:

تقوية النزاهة الداخلية
لكي ينظر إليهم على
أنهم ينفذون ما
ينصحون به

العمل مع لجان الخدمة
العامة لاكتساب المزيد
من السيطرة على
التوظيف

بناء ثقة أكبر مع
البرلمانات والتواصل مع
المواطنين والمجتمع
المدني وقطاع الأعمال

بناء القدرات الخاصة لإجراء
تدقيق جيد بالقدر الكافي
والسعي لاعتماد وتنفيذ المعايير
الدولية للأجهزة العليا للرقابة
المالية والمحاسبية.

استهداف عمليات التدقيق
في المجالات ذات
الأهمية للبرلمانات
والحكومات والمواطنين

ما هي المعايير الدولية لأجهزة الرقابة ؟

- الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية هي جزء من منظمة دولية تسمى الانتوساي- المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة المالية و المحاسبية. وقد وضعت هذه المنظمة وأقرت إطار الإنتوساي للأصدارات المهنية - IFPP يهدف الى إرشاد الأجهزة العليا للرقابة المالية حول التزاماتها. ولا تشمل المبادئ والمعايير والإرشادات الرقابة فحسب بل أيضاً القضايا التنظيمية مثل الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية ومسائل الشفافية.
- توجد ثلاث مجموعات رئيسية من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية تغطي ثلاثة أنواع رئيسية من عمليات الرقابة التي تقوم بها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية - الرقابة المالية و رقابة الأداء و رقابة الالتزام.

● تشمل معايير الرقابة المالية المعايير الدولية المعتمدة من قبل القطاع الخاص مع تفسيرات إضافية تتعلق بالخصائص الفريدة للقطاع العام. وتستخدم نهجًا شاملاً قائمًا على المخاطر للرقابة المالية مما يؤدي إلى إعداد رأي المدقق.

● تم وضع معايير رقابة الأداء والالتزام وتمت المصادقة عليها بشكل مستقل من قبل أعضاء مجتمع الإنتوساي، حيث أن هذه الأنماط من الرقابة العامة ينفرد بها القطاع العام.

● للمزيد من المعلومات حول الأنماط المختلفة للأنشطة راجع الملحق أ.

● مع ذلك، فإن الأمر متروك لكل جهاز رقابي لتقرير ما إذا كان يرغب، وهو قادر قانونًا، في اعتماد هذه المعايير - فهي ليست إلزامية.

● لدعم أجهزة العليا للرقابة، وضعت لجنة بناء القدرات دليلًا حول تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة الرقابية مع التركيز بشكل خاص على الاعتبارات الإستراتيجية التي تسبق الخطوات الأولى نحو التنفيذ. بالإضافة إلى ذلك، وضعت مبادرة تنمية الإنتوساي (IDI) أداتين رئيسيتين يمكن استخدامها للمساعدة في تقييم مدى التزام الجهاز الرقابي بالمعايير الدولية لأجهزة العليا للرقابة:

○ إطار عمل قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة (SAI PMF) (رابط) ؛

○ أدوات تقييم الامتثال للمعايير الدولية (iCATs) (رابط) ؛

○ أداة تحليل الفجوة للمعيار الدولي 140 (رابط).

لماذا تتبنى الأجهزة الرقابية المعايير الدولية وماذا يعني تنفيذها بالنسبة للجهاز الرقابي؟

● **المصادقية** - وتقدم تأكيدًا للبرلمانات والحكومات والمواطنين بأن ما يقوم به الجهاز الرقابي يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

● **الاتساق** - ويهدف إلى تحقيق جودة قابلة للمقارنة في العمل الذي تقوم به فرق التدقيق المختلفة، مما يؤدي إلى إنتاج معلومات أكثر موثوقية للمدققين والأطراف المعنية.

● **الكفاءة**- يمكن أن تستهدف عمليات التدقيق مناطق المخاطر الرئيسية، مع التركيز على موارد التدقيق حيث تشتد الحاجة إليها.

عندما يقرر الجهاز الرقابي تطبيق المعايير الدولية، فإن الطريق إلى الامتثال لها يعتمد بشكل كبير على بيئته. ما هي المخاطر والتحديات الرئيسية التي تواجه القطاع العام بشكل عام في الدولة؟ ما هو الإطار القانوني الذي يحكم الجهاز الرقابي؟ ما هي الجهات الحكومية وعمليات القطاع العام ومجالات السياسات التي يمكن تدقيقها؟ كيف يمكن تنفيذ أنشطة التدقيق والإبلاغ عنها؟ ما هي أنظمة المراقبة التي تعمل وأي نوع من عمليات الرقابة المناسبة في هذه البيئة؟

للامتثال للمعايير الدولية ، غالبًا ما تكون هناك حاجة إلى برنامج تغيير كبير ، يتضمن أمورًا مثل:

- تقييمات فجوة صارمة لإظهار مدى بعد ممارسات التدقيق الحالية عن الامتثال للمعايير الدولية.
- يجب أن يأخذ التقييم بعين الاعتبار ما إذا كان يلزم إجراء تغييرات على القوانين التي تحكم الجهاز الرقابي لتعزيز استقلاليتها، لتمكينه من الدمج والإبلاغ بحرية وفورية بما يتماشى مع المعايير الدولية، وللتمكن من متابعة تنفيذ التوصيات وتقديم تقارير عنها.

- وضع خطة تنفيذ مفصلة مع تكاليف واقعية وجدول زمنية، بما في ذلك استراتيجية لإدارة التغييرات مع الاستمرار في ضمان تنفيذ برنامج الرقابة المفوض.

- ترجمة اللغات الدولية للمعايير الدولية - هذه المعايير متاحة باللغات الرسمية الخمس للإنترنت، ويتم ترجمتها تدريجياً إلى لغات أخرى من قبل الأجهزة الرقابية كل على حدة (انظر موقع issai.org).

- إصدار أدلة تدقيق جديدة - يمكن عادة استعارتها مبدئياً ولكنها ستحتاج إلى تكييفها مع تفويض وسياق الجهاز الرقابي؛

- تطوير مهارات جديدة - التركيز على المخاطر، وفهم البيانات المالية، وتحسين التوثيق، ومعرفة القوانين والعمليات القانونية، وفهم الأسباب الجذرية لنقاط الضعف، والارشادات الخاصة بإجراءات الرقابة الداخلية ، والقدرة على التفاعل مع أصحاب المصلحة ؛

- التغييرات في الأنظمة الداخلية للأجهزة الرقابية - إدارة أقوى للموارد البشرية، وتعزيز عملية مراقبة الجودة، وزيادة التركيز على كفاءة عمليات الرقابة، وزيادة مشاركة المديرين، وإنشاء فرق رقابة أداء متخصصة.

- ترتيبات جديدة لتخصيص الموارد وتخطيطها - مزيد من وقت التخطيط مقارنة بالعمل الميداني.

- استراتيجيات اتصالات جديدة - حتى يدرك الموظفون والمراقبون والبرلمانيون وغيرهم الحاجة إلى التغييرات ومواجهة مقاومة التغيير،
- تعزيز ضمان الجودة الداخلي والخارجي - يجب أن يكون الجهاز الرقابي قادرا على إثبات تطبيق المعايير الدولية وليس مجرد المطالبة به.

من الجدير بالذكر أنه في المناخ المعقدة والصعبة، قد يستغرق تنفيذ المعايير الدولية وقتا أطول مما قد يستغرقه في ظروف أخرى وقد لا يكون التقدم خطيا - ويمكن ان تكون المثابرة والانتصارات الصغيرة أساسية ويجب الاحتفاء بها. الرقابة هي عملية دورية لذا قد يستغرق الأمر سنوات عديدة قبل أن يتمكن الموظفون من تطبيق المعايير الدولية بشكل متسق، ومن المهم أيضا إدراك أن هذه المعايير نفسها تخضع لمراجعات دورية، لذا ستحتاج الأجهزة إلى وجود أنظمة معمول بها لضمان التحديثات المنتظمة للموظفين.

ماذا يعني ذلك بالنسبة للبرلمانات ؟

- ستكون تقارير الرقابة منظمة بشكل أفضل وأسهل فهما.
- سوف تركز تقارير الرقابة على القضايا الرئيسية مع ترك تفاصيل ثانوية ليتم تحديدها في عمليات الرقابة اللاحقة.
- ستكون عمليات الرقابة أكثر فاعلية مما سيوفر الوقت المستغرق في إجراء عمليات تحقق غير ضرورية في الميدان.
- سيكون من الأسهل رؤية ما يجب على الجهات الخاضعة للرقابة القيام به بشكل مختلف - ما هي اجراءات الرقابة التي يجب تقويتها وما هو الهدر الواجب الحد منه.
- التوصيات الواضحة ستجعل من السهل متابعة والتحقق من تنفيذ التوصيات السابقة ورفع تقرير إلى البرلمان عن التقدم المحرز. يمكن أن يساعد ذلك البرلمانات في مراقبة تنفيذ توصيات عمليات الرقابة بفعالية.
- سيكون من الأسهل الوثوق بتقارير الرقابة حيث سيتم إعدادها باستخدام اساليب مقبولة دوليًا تم اختبارها جيدًا
- يمكن للبرلمانات، وخاصة لجان الرقابة المالية، أن تثبت للمواطنين بشكل أوضح أنها تحاسب الحكومات وإداراتها.
- ستحتاج البرلمانات إلى إجراءات واضحة وشفافة لتلقي ومراجعة والاستجابة لتقارير الرقابة.

• في حالة عدم قيام الأجهزة الرقابية بإبلاغ البرلمانات مباشرة ، فلا يزال بإمكان البرلمانات مراجعة تقارير الرقابة الجديدة وتشجيع تنفيذ التوصيات.

ما الذي يمكن للبرلمانات القيام به لمساعدة الجهاز الرقابي ؟

• تعزيز الإطار القانوني الذي يضمن استقلالية الجهاز الرقابي والتأكد من أن الجهاز لديه السلطة لإجراء جميع أنشطته باستخدام المعايير الدولية.

• النظر في تقارير الرقابة على وجه السرعة حتى لا يكون هناك تأخير في ممارسة الرقابة.

• متابعة تقارير الرقابة لضمان تنفيذ التوصيات وتحقيق النتائج.

• رفد الأجهزة الرقابية بالموارد المناسبة والتأكد من أن لديهم الاستقلالية والقدرة على تعيين الموظفين المؤهلين مهنيًا والاحتفاظ بهم.

• مساعدة الجهاز الرقابية في الوصول إلى المساعدة والمشورة الخارجية التي قد تشمل دعم رأس المال والأمن بالإضافة إلى تنمية القدرات التقليدية.

• تشجيع الجهاز الرقابي على أن يكون مثاليًا يحتذى به، من خلال إصدار تقارير سنوية واضحة توضح أن الجهاز يستخدم موارده بفعالية وكفاءة، ومن خلال الخضوع لعمليات رقابة خارجية مستقلة سنوية.

• تشجيع الجهاز الرقابي على الخضوع لمراجعات دورية ومستقلة لتقييم التقدم المتحقق في تطبيق المعايير الدولية.

• تحلى بالصبر - قد يستغرق تحقيق التغيير في السياقات المعقدة والصعبة سنوات عديدة قبل أن تتضح النتائج الجوهرية.

ماذا يمكن للبرلمانات أن تفعل مع الأطراف الأخرى لمساعدة الجهاز الأعلى للرقابة المالية؟

• التأكد من أن أعضاء البرلمان وموظفيهم، وخاصة أولئك الذين يعملون في لجان الرقابة المالية، يستوعبون المعايير الدولية لأجهزة الرقابة المالية.

• التأكد من أن البرلمانين وموظفيهم يفهمون أن نتائج الرقابة والتوصيات هي مدخلات مفيدة لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

• التأكد من أن جميع أعضاء البرلمان الجدد وموظفيهم، وخاصة الأعضاء الجدد في لجان الرقابة المالية ، يتلقون تدريباً على دور وإجراءات الجهاز الرقابي.

• التأكد من أن البرلمان لديه إجراءات واضحة وشفافة لتلقي تقارير الجهاز والرد عليها.

• تشجيع وزارات المالية أو المحاسبين العاميين في جهودهم لتعزيز الإدارة المالية العامة عبر الحكومة بما في ذلك ضمان أن الهيئات الحكومية يمكن أن تقدم حسابات سنوية صحيحة وفي الوقت المطلوب.

- إصدار البيانات الصحفية وعقد المؤتمرات الصحفية لتعزيز عمل الجهاز الرقابي ونتائجه وتوصياته.
- عقد ورش عمل مع أصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين - وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والشركات - لتقدير أهمية الجهاز الرقابي بشكل أفضل.
- دعم تطوير التدريب في المحاسبة والتدقيق وإضفاء الطابع المهني على مهنة المحاسبة. والذي هو مهم لتقوية الجهاز الرقابي وكذلك للقطاع العام الأوسع.
- تشجيع منظمات التنمية الدولية على الاعتماد على عمل الجهاز الرقابي وتجنب الازدواجية غير الضرورية في عمليات الرقابة.
- التشجيع على توحيد اجراءات الرقابة الخارجية العامة، وتعزيز المؤسسة الأكثر استقلالية في حالة ازواجية مسؤوليات التدقيق الخارجي وتقليل ازدواجية العمل إن أمكن.

أين يمكنني الحصول على مزيد من المعلومات؟

- www.issai.org - تقوم لجنة المعايير المهنية للإنتوساي بقيادة الجهود داخل الإنتوساي لتزويد الأجهزة الرقابية بمعايير وإرشادات ذات صلة ومهنية وواضحة تضيف المصداقية إلى عمل المدقق الفردي و تقارير الرقابة الناتجة.
- www.intosaicbc - يحتوي على مواد مفيدة حول تنمية قدرات الأجهزة الرقابية وقسم متخصص حول الرقابة في مناخ معقدة وصعبة، بما في ذلك الوصول إلى تسجيلات الندوات عبر الإنترنت والقصص القصيرة مع أمثلة ذات صلة من الجهاز الرقابي
- www.idi.no يقدم هذا الموقع دعما واسعا للأجهزة الرقابية عند بدء تطبيقها للمعايير الدولية للأجهزة الرقابة العليا يتضمن وضع تقييمات أولية ودورات التدريب الإلكتروني والمواد الإرشادية.

آليات الرقابة المتبعة من قبل الجهاز الأعلى للرقابة

تعدّ الرقابة صلب عمل الجهاز الرقابي وهي تنقسم الى ثلاثة أنواع هي رقابة الأداء والرقابة المالية ورقابة الالتزام وهي كلها تتبع دورة الرقابة الأساسية الرئيسية بدءًا بالتخطيط ومرورا بالتنفيذ وانتهاءا بإعداد التقارير. ورغم ان المتابعة تقع خارج دورة الرقابة الا انها ما تزال جزءا لا يتجزء من العمل الأساسي للجهاز الأعلى للرقابة . وقد يكون الجهاز الرقابي ملزم رسميا بأداء جميع أنواع الرقابة ولكن غالبا مايستطيع اختيار نوع الرقابة الذي يجب استخدامه.

ترتكز الرقابة المالية عموما على ما إذا كانت البيانات المالية للجهات الخاضعة للرقابة صحيحة وعادلة ومتوافقة مع الإطار المحاسبي للبلد .

ستنظر رقابة الالتزام في مدى امتثال الجهة الخاضعة للرقابة أو للجهات الخاضعة للرقابة عموماً
قد التزمت بالقوانين أو التعليمات التي اختيرت موضوعاً للرقابة.

تركز رقابة الأداء بشكل أساسي على الأداء. وهو يشمل واحداً على الأقل من العناصر الثلاثة،
التدبير و الكفاءة و الفعالية وقد يشمل أيضاً الالتزام إلى حد ما.

• الرقابة المالية

ترتكز عملية تنفيذ الرقابة المالية على أربع مراحل رئيسية هي المتطلبات المسبقة والتخطيط
والتنفيذ والابلاغ.

- المرحلة الأولى -المتطلبات المسبقة -هي التي يحدد فيها الفريق ما إذا كانت هناك شروط
لإجراء الرقابة المالية. مثال على ذلك، إذا لم يقدم الكيان بياناً مالياً أو لم يكن هناك إطار
للإبلاغ المالي، فقد لا يكون من الممكن إجراء الرقابة المالية .
- المرحلة الثانية -تخطيط الرقابة وهو الجزء الأساسي في الرقابة المالية، لأن هذه هي
المرحلة التي سيتحدد فيها محور الرقابة ونوع العمل الرقابي. يدرج التخطيط في خطة
الرقابة ويتضمن وصفاً للمخاطر واجراءات الرقابة التي يتعين تنفيذها للسيطرة على
تلك المخاطر.
- المرحلة الثالثة - تنفيذ الرقابة- وفيها يتم الإجراء الفعلي بناء على خطة الرقابة، وتشمل
مرحلة التنفيذ اختيار العينات (إحصائية أو تقديرية) وجمع أدلة واستكمال أعمال
الرقابة وتقييم النتائج. وتتمثل الخطوة الأخيرة في تقييم كفاية أدلة الإثبات لدعم وضع
الاستنتاجات عن البيانات المالية.
- المرحلة الرابعة - إعداد التقارير – وفيها توضع استنتاجات الرقابة. وينبغي أن يتضمن
تقرير المراقب فقط النتائج التي لها تأثير على الرأي وترك النتائج الأخرى من أجل تقديم
رسالة واضحة للمستخدمين.

الإبلاغ
تقييم الأهمية النسبية
رسالة التعريف
رسالة الإدارة
تقرير الرقابة

التنفيذ
أخذ العينات
أدلة الرقابة
وضع الاستنتاجات
تقييم النتائج

الاعداد
معرفة الجهة الخاضعة للرقابة
الاهمية النسبية
تقييم المخاطر
خطة الرقابة

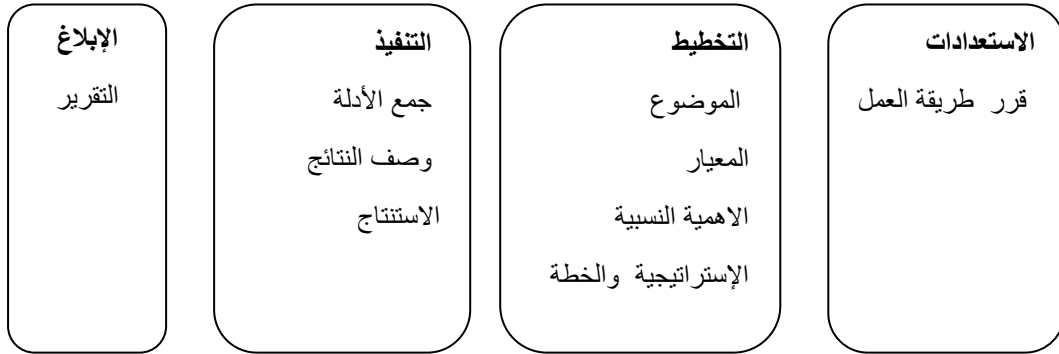
المتطلبات الأساسية

• رقابة الالتزام

يتم تنفيذ لرقابة الامتثال في أربع خطوات: الإعداد و التخطيط والتنفيذ وإعداد التقارير. بعض الخطوات تشبه الرقابة المالية بينما البعض الآخر أقرب إلى رقابة الأداء. أحد القرارات المهمة هو أن تقرر منذ البداية كيفية الإبلاغ عن الرقابة وهو عادة ما يشار إليه في مهمة الجهاز الأعلى للرقابة .

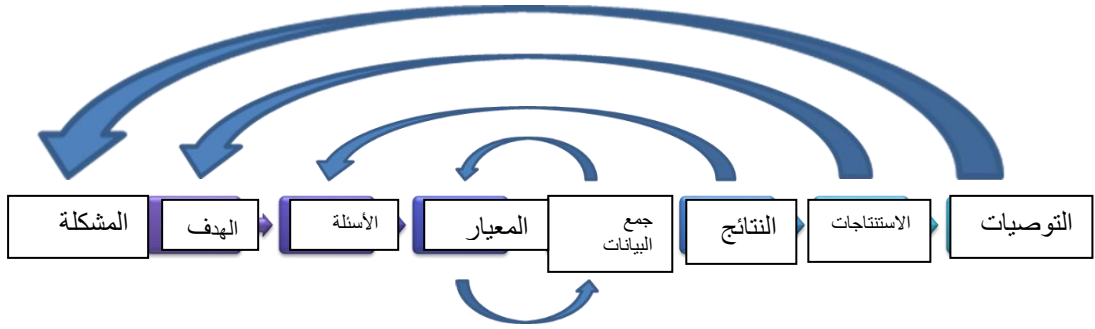
عند تنفيذ الرقابة ، يقوم المراقب بجمع أدلة الإثبات للمصادقة على الاستنتاج حول مدى التزام الجهة الخاضعة للرقابة لمعايير الرقابة ذات الصلة. وقبل وضع الاستنتاجات عن الرقابة ، على المراقب تقييم أدلة الإثبات لتحديد ما إذا كانت كافية ومناسبة.

إعداد التقارير هو المرحلة الأخيرة من الرقابة. وفي ضوء تكليف الجهاز الأعلى للرقابة والقرار الأولي حول كيفية الإبلاغ عن الرقابة سيختلف شكل ومحتوى التقرير.



• رقابة الأداء

تقرر اغلب الأجهزة العليا للرقابة اعمال رقابة الأداء التي ستقوم بها وكذلك متى وكيفية تنفيذها. ويتضمن رقابة الأداء اربع خطوات رئيسية عامة الا وهي التخطيط والتنفيذ واعداد التقارير والمتابعة. وتنصب عمليات رقابة الأداء بشكل رئيسي على المشاكل أو النظم أو النتائج. يقدم الرقابة في تقرير خاص برقابة الأداء يجب ان يكون شاملاً ومقنعا ومحكم التوقيت وسهل القراءة.



الأنشطة القضائية

يمكن للجهاز الأعلى للرقابة الذي يتمتع بسلطة قضائية التحقيق في العمليات المالية أو القرارات الإدارية ومعاينة الأشخاص المسؤولين بشكل فردي عند اكتشاف مخالفات. يمكن له أن يكتشف المخالفات، من خلال رقابة الالتزام أو الرقابة المالية، وبالاعتماد على منهجية محددة للتحقق من الحسابات العامة، أو بناءً على معلومات واردة من أطراف خارجية (السلطات العامة، السلطات القضائية، وسائل الإعلام، المواطنون).

يتم إجراء مرحلة التحقيق من قبل قاضٍ مستقل ينتمي للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة والتي يمكن أن تشمل مدراء عامين أو محاسبين مشتبه بهم. يؤدي المسار التحاوري إلى جلسات استماع وقرار قضائي نهائي يتخذه القضاة. في حالة العقوبات المالية (بشكل أساسي السداد أو الغرامات)، يجب الحرص على تنفيذ الحكم.